

تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية

بين الجزائر والمغرب

محمد خالد باسميد

قسم التاريخ وعلم الآثار

جامعة تلمسان

مقدمة

عرفت الإنسانية منذ نشأتها المخدرات فكانت وما زالت تستعمل كوسيلة للهروب من شظف العيش وقسوته و كوسيلة لتحرر الإنسان من الضوابط الشخصية والاجتماعية التي تلقي بثقلها على حياته اليومية بغية ضبطها وفقا للمعايير السلوكية والاجتماعية التي يعيش في ظلها. إلا أن هذا الهروب المنحرف من الواقع له من التأثير على صحة الإنسان العقلية والنفسية والجسدية مما يجعله خطرا مهددا لكيانه وبالتالي لمجتمعه⁽¹⁾.

هذا الواقع فرض ردة فعل اجتماعية تبلورت بسن تشريعات تعاقب على تعاطي المخدر باعتباره جرما واقعا على الإنسان من قبل ذاته كما تعاقب على الاتجار به، إذ أصبحت تجارته موردا ماليا لا يستهان به لاسيما متى اشتدت الرقابة عليه و تشددت الملاحقة بشأنه، فقد بلغت كميات المخدرات التي صودرت في العالم سنة 2000 حوالي 920,730 طنا من (القنب الهندي). وبديهي القول بأن الكميات التي لم تصادر والتي تهرب عبر الدول عن طريق البر والبحر والجو تفوق بأضعاف مضاعفة التي صودرت، إذ أن عمليات التهريب أصبحت من الحداقة والمهارة التستر عبر شبكات خفية ومتخصصة، ما يجعل عمليات ضبط المخدرات من أصعب العمليات بالنظر للإغراء المادي المائل دوما وراء التهريب والاتجار بالمخدرات.

أولا : طبيعة المخدرات وآثارها

أ. طبيعة المخدرات

إن المجتمع الجزائري لم يعرف استفحالا لظاهرة تهريب المخدرات إلا في السبعينيات أين حجزت كميات كبيرة من القنب الهندي التي كانت موجهة إلى الخارج عبر التراب الوطني، حيث استغلت الجزائر كمنطقة عبور لهذه المواد، ورغم ذلك فإن الجزائر كانت سباقة للانضمام للاتفاقيات الدولية، ومنها الانضمام للاتفاقية الأممية الوحيدة لسنة 1961م⁽²⁾ غير أن ناقوس الخطر دق بالجزائر، وخاصة في العشرية الأخيرة حيث أصبحت الجزائر مصبا وهدفا لمهربي

المخدرات والمتاجرين بها، وهذا باستخدامها كمنطقة عبور ممتازة نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتاز به، والذي يجعلها بوابة نحو الشرق الأوسط أو أوروبا، كما أن الجزائر أصبحت محل أطماع بخلق وتنمية سوق محلية تجد لها مستهلكين يتزايد عددهم من يوم إلى يوم إضافة إلى أن المخدرات تقف حاجزا كبيرا أمام التنمية لما لها من تأثير على الصحة العمومية، ولها علاقة وطيدة بتبويض الأموال وتهريب الأسلحة والفساد.

وقد بينت الإحصائيات أن الخطر القادم إلى بلادنا حاليا هو القنب الهندي، الكوكايين، الهروين، والأقراص الطبية. فقد عالجت مختلف مصالح مكافحة الأمنية خلال سنة 2004⁽³⁾، 5741 قضية مقابل 5161 قضية في سنة 2003 وهذا ما يمثل تزايدا قدره 11,24 %. كما سجلت سنة 2004 رقما إجماليا يعادل 12379,952 كلف من القنب الهندي، ومقارنة بحصيلة سنة 2003 والتي تم خلالها حجز 8070,538 كلف، نستنتج زيادة معتبرة تقدر ب: 4309,414 كلف أي بنسبة 53,40 %. أما بالنسبة للأشخاص المتورطين في جرائم المخدرات وصل عددهم إلى 8594 شخصا سنة 2004.

لهذا صارت مشكلة الإدمان على المخدرات من أخطر المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الجزائري في أهم طاقاته، ألا وهي الطاقة الشابة، وقد تزايدت هذه الظاهرة وبشكل خطير في الآونة الأخيرة. حيث تميزت حصيلة نشاطات مكافحة تهريب واستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني خلال إحدى عشرة شهرا الأولى من سنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بحجز 186470,762 كلف من القنب الهندي و 3456,587 غ من الكوكايين و 868,299 غ من الهيروين بالإضافة إلى 1061557 قرصا من المؤثرات العقلية من مختلف الأنواع. كما أنه و خلال سنة 2012 تم حجز 157382,643 كلف من القنب الهندي و 174821,4 غ من الكوكايين و 6073,659 غ من الهيروين بالإضافة إلى 973660 قرصا من المؤثرات العقلية من مختلف الأنواع؛ و بمقارنة إحدى عشرة شهرا الأولى من سنة 2013 مع حصيلة إحدى عشرة شهرا الأولى من سنة 2012 نسجل ارتفاعا ب 55549,375 كلف من القنب الهندي أي (+42,43 %) غير أنه نسجل انخفاضا بالنسبة للكوكايين ب 171365,113 غ أي (-98,02 %) وبالنسبة للهيروين ب 4798,760 غ أي (-84,68 %)⁽⁴⁾.

والإدمان على المخدرات من المشاكل العضال التي تهدد البشرية ليس في الجزائر فحسب، بل في مختلف دول العالم، وهذا ما جعل مشرعي مختلف القوانين المقارنة يبادرون إلى التطرق إلى هذه الآفة ومعالجتها في بادئ الأمر بنصوص تشريعية لينة في أحكامها، ثم تشددت تدريجيا، و مع مرور الزمن و بتزايد أخطارها و ذلك بتزايد الإقبال عليها و ارتفاع عدد مستهلكيها تحولت إلى تجارة ذات رواج واسع تجلب لأصحابها رؤوس أموال ضخمة دون عناء.

و هذه الأصناف من المخدرات لم يقتصر إدمانها على فئة معينة بذاتها، بل شمل كل الفئات ذكورا و إناثا متعلمين و غير متعلمين، شبابا و شيوخا، فصارت ظاهرة بارزة للعيان، كما صارت كمية المخدرات التي تدخل إلى الجزائر في زيادة مطردة عام بعد عام. هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإن عدد المدمنين قد تزايد في السنوات الأخيرة مما جعل المخدرات تغزو البيوت والمحلات والجامعات وحتى المدارس.

ب. علة تجريم المخدرات؛

لا يغيب عن فطنة أي لبيب بأن للمخدرات تأثيرا و أضرارا ليس على الفرد المتعاطي وحده، بل إن هذه الأضرار تمتد إلى أسرة المتعاطي، و لا تقف أزمة المخدرات عند آثارها المباشرة على المدمنين و أسرهم، وإنما تمتد تداعياتها إلى المجتمعات والدول، فهي تكلف الحكومات أكثر من 120 مليار دولار⁽⁵⁾..

و سميت المخدرات بالسموم لأنها تؤثر في العقل و تسلب الإنسان صفة التفكير، و تؤثر في الأبدان عامة و خاصة الجهاز العصبي عندما يتناول الإنسان أحد أنواعها.

1- آثار المخدرات على الفرد والأسرة؛

مما لا شك فيه أن للمخدرات تأثيرا ليس على صحة الإنسان فحسب بل و تأثيرا اقتصادي و اجتماعي. وكما سبق وأن أشرنا، أن المخدرات نوع من أنواع السموم إن كان قليلها يفيده في شفاء الناس فإن كثيرها يؤدي إلى الإدمان عليها، و الإدمان عليها يترتب عليه أبلغ الضرر ليس فقط لمتعاطيها، وإنما أيضا بالنسبة لأسرته و للمجتمع ككل لأن الإدمان على المخدرات يسبب للإنسان عدة ظواهر، منها ضعف الجسم ظاهريا، و ضعف القوة العقلية داخليا، و شيئا فشيئا قد يتسبب عنه الجنون، كما يؤثر في المستوى الخلقي مما يجعله يرتكب أبشع الجرائم دون وعي منه⁽⁶⁾.

وطبيعي أن هذه الأضرار تتعدى إلى أسرة المدمن، فضعف قوة المدمن العقلية يصاحبها هبوط مستواه الخلقي، و هذا ينجر عنه عدم شعوره بالمسؤولية كما قد يؤدي ضعف جسمه إلى فقد مورد رزقه و ليس هذا فحسب، بل المدمن يتعدى هذه الظواهر بارتكاب الجرائم و خاصة جرائم المال، إذ أن المدمن كثيرا ما يفقد مورد رزقه فتدفعه الحاجة الملحة إلى الحصول على المخدر بأي طريقة كما يمكن أن يستعمل المدمن من قبل الغير بتجريضه على ارتكاب بعض الجرائم مقابل مبالغ مالية هو في حاجة إليها.

2- المخدرات وتأثيرها على المجتمع

لقد ثبت أن للمخدرات تأثيرا على المجتمع، فهي تعتبر من السموم الفتاكة التي لم تتورع بعض الدول عن استخدامها لكسر شوكة الشعوب، و تهديد مقوماتها، و تقويض كيائها الداخلي، و ذلك كما فعلت اليابان حينما لجأت إلى سلاح المخدرات في غزوها للصين التي يتجاوز عدد سكانها خمسة أضعاف عدد سكان اليابان، و ما ذلك إلا بسبب

المخدرات. كما أن المخدرات تعمل على تقويض أخلاق الأمة و تمزق اجتماعها و تهز اقتصادها و تؤدي بكيان أجيالها و تدمرها⁽⁷⁾. فالمخدرات تلحق أضرارا بالغة باقتصاديات العديد من الدول مثل تخفيض الإنتاج و هدر أوقات العمل، و خسارة في القوى العاملة سببها المدمنون أنفسهم و المشتغلون بتجارة المخدرات و إنتاجها، و انحسار الرقعة الزراعية المخصصة للغذاء و تراجع التنمية و تحقيق الاحتياجات الأساسية، كما تتعدى آثار المخدرات لتشمل أيضا ضحايا لا علاقة لهم بالمخدرات.

و يظهر كذلك الأثر الاقتصادي في كل ما تنفقه الدولة رسميا في مكافحة العرض و خفض الطلب، و يندرج في هذا جزء كبير من ميزانية وزارة المالية و هو ما يشمل ميزانية إدارة الجمارك و جزء من ميزانية الأمن العمومي و مصلحة السجون، و كذلك وزارة الدفاع في مكافحة التهريب، و في المقابل نجد وزارة العدل التي تساهم بقدر من ميزانيتها في تغطية أشغال آليات السلطات القضائية بقضايا المخدرات و الطب الشرعي و إعادة التأهيل، و كذلك مجموع الخدمات الطبية و التقنية و الاجتماعية التي تقدم العلاج فيما يخص التعاطي و الإدمان و برامج التوعية و الاستيعاب.

3- أساليب تهريب و ترويج المخدرات:

أكد "عبد المالك السايح" مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات في حديثه بإحدى الندوات أنه يتراوح سن مستهلكي المخدرات بين 16 و 35 سنة بنسبة 83,57%، و 16% من المستهلكين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 80 سنة، أما مروجو المخدرات فهم من نفس هذا السن، و لا تشكل فئة النساء سوى نسبة 5% من المستهلكين و 2% من المروجين، غير أن هذه النسب المئوية لا تعكس، حسب قول مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات الحقيقة، باعتبار أن المرأة تنشط في مجال المخدرات في نطاق ضيق جدا، غير أنها أصبحت أفضل وسيلة تعتمد عليها شبكات التهريب، حيث يتم إخفاء المخدرات في أماكن حساسة من جسدها. كما ذكر مدير الديوان بهذا الخصوص، قضية عجوز استعملها زوج ابنتها في محاولة تهريب 5 كيلوغرامات من المخدرات، إذ أخفتها في بطنها، و كشف عن وجود حالات لشبكات استعملت الزوجة فلذات أكبادها في تهريب المخدرات⁽⁸⁾.

و عادة ما يحمل المهربون أسماء مستعارة تأخذ أنواعا مختلفة ترتبط بشخصيات سينمائية لعبت أدوارا معينة

في أفلام الرعب و العنف، و هي تمثل ثقافة هامشية الهدف منها:

- تضليل القائمين على الأجهزة القضائية و الأمنية.

- التهرب من المراقبة الرسمية و غير الرسمية.

- اكتساب الشهرة و الزعامة و جلب الانتباه.

- تهريب الضحايا.

إظهار القوة والقدرة على المغامرة والتحدي.

كما يستعمل المدمنون والعاملين في موضوع المخدرات كمجرمين بعض المصطلحات التي لها مدلول لا يفهمه إلا هؤلاء، و ذلك من باب الاحتياط والحذرو من هذه المصطلحات⁽⁹⁾؛

السلعة أو الزطلة أو الشيرة أو الكميا : وتعني البضاعة

الكيف : نوع من المخدرات الأكثر استعمالا

المعجونة : عجين معد من الكيف

الطرشة : وردة نبات الكيف

الربوع : الجذور الجافة

انصايف : كمية

الشورى : أحسن نوعية

القرقة أو القابة : نوع رديء

مدرحة : شيرة مغشوشة بالحنة

نكمى : تدخين

ثانيا : أهم التوجهات في مجال الوقاية من المخدرات :

لقد سار المشرع الجزائري في نفس الإطار القانوني الذي رسمه المجتمع الدولي في إقراره لفرض الإجراءات الوقائية والعلاجية لمستعملي المخدرات تماشيا مع إجراءات المتابعة. و انطلاقا من ذلك عرفت المنظومة التشريعية و التنظيمية قفزة نوعية في مجال السياسة العقابية إلى غاية سنة 2004 بعد اعتماد الدولة لبرنامج إصلاح العدالة في الجزائر منذ سنة 1999 والذي توج بصدر سلسلة من التشريعات والتنظيمات المختلفة.

و بهذا الصدد عرف التشريع الجزائري في مجال مكافحة المخدرات تطورا نوعيا، إذ أصبح يواكب العولمة القانونية في مجال التكفل بمكافحة هذه الآفة.

و انطلاقا من هذا التطور لم يعد يضاف على طابع مكافحة المخدرات أسلوب القمع و المتابعة فحسب، و إنما تواتت الدول في البحث عن التعاون من أجل الوقاية و اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مستعملي هذه الآفة، و إعادة تأهيلهم في المجتمع، و هو الأمر الذي اعتمدته الجزائر في آخر تشريعاتها الصادر بموجب القانون رقم: 04/18 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها.

غير أن المشكلة التي تطرحها مكافحة هذه الآفة شائكة ومعقدة، و أن مكافحتها الضبطية و الوقائية تحتاج للكثير من الجهود، و من مختلف مؤسسات المجتمع الرسمية و غير الرسمية و التنسيق بينها لتفعيل النصوص التشريعية و التنظيمية الصادرة في مجال الوقاية و اتخاذ تدابير العلاج للمدمني المخدرات و متابعتها على مستوى المؤسسات العلاجية، ذلك أن الأمر يستوجب بذل جهود متوازية و متتالية و متابعة لأجل الوصول إلى أفضل النتائج عن طريق التنسيق بين مختلف الهيئات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ هذه التدابير، و ذلك من خلال تفعيل أدوار هذه الهيئات بشكل أكثر نجاعة.

ثالثاً: خصوصيات قانون مكافحة المخدرات:

لقد جاء هذا القانون للضرورة التي أملتها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر التي أدت إلى استفحال آفة المخدرات كما بينته تقارير كل من وزير العدل، وزير الداخلية و وزير الصحة. كما اتضح للسلطات الجزائرية أن الانضمام للاتفاقيات الدولية دون إصدار نصوص تشريعية ملائمة غير كاف للتصدي لهذه الآفة، ومحاربة هذه الجريمة . و بذلك فقد تقرر مبدأين في هذا المجال⁽¹⁰⁾:

• مبدأ عدم ممارسة الدعوى العمومية (انعدام المتابعة الجزائية).

• مبدأ الإعفاء من العقوبة.

و من خصوصيات هذا القانون :

أ- وضع تدابير وقائية و علاجية من المخدرات :

• أعطى المشرع الجزائري فرصة لمستعملي المخدرات لإثبات سعيهم في التخلص من تأثيرها.

• نص صراحة على اعتبار الخضوع للعلاج من أسباب عدم المتابعة.

• منح قضاة التحقيق و المحكمة سلطة إلزام الأشخاص بالخضوع للعلاج المزيل للتسمم في حالة

إثبات الخبرة الطبية أن الحالة تستوجب العلاج.

• متابعة تنفيذ التدابير العلاجية و حتى حق مراقبتها.

نلاحظ أن المشرع وسع من تدابير الوقاية التي كانت سائدة قبل صدور هذا القانون، بعد أن كان الأمر يقتصر على

مسألة الخضوع للعلاج دون متابعة تنفيذ تدابير العلاج و حتى الحق في مراجعتها من جديد.

ب- التجريم الواسع لكل النشاطات المتعلقة بالمخدرات

يمتاز هذا التشريع بشموليته و تجريمه الواسع لكل النشاطات المرتبطة بانتشار آفة المخدرات، من خلال نظرة

المشرع الشاملة للحماية الصحية لمجموعات السكان المعرضة للأخطار وذلك بتقرير عقوبات ملائمة مع طبيعة و أهمية

عمليات المتاجرة، وكذا برفع مبالغ الغرامات مقارنة بالمبالغ الطائلة المتحصل عليها بمناسبة الاتجار في المخدرات و إحداث عقوبات تكميلية تقضي بالحرمان من الحقوق السياسية و المدنية و العائلية. كما انتهج المشرع الجزائري أسلوبا ردعيا وقائيا في نفس الوقت و هذا للحد من انتشار الجريمة، و ذلك بتطبيق نفس العقوبة بالنسبة للمحاولة لارتكاب جرائم المخدرات و كذا بالنسبة للاشتراك أو الاتفاق على ارتكابها. وقرر مضاعفة العقوبة في حالة العود إلى الجرم.

خاتمة

إن مشكلة المخدرات ليست مشكلة الجزائر وحدها وإنما هي مشكلة عالمية و مكافحتها تتطلب الأموال الضخمة و التجنيد الواسع و اكتساب الخبرة الدولية في مجال المكافحة، و هذا ليس بالأمر السهل أو الهين بالنسبة لدولة في حجم الجزائر بحدودها الشاسعة و إن كانت قد زودت الجزائر نفسها بالأدوات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة و احتوائها. لذا نقول مهما كان العقوبات فإنها لا تكفي إلا إذا رافق ذلك عمل توعوي على جميع الأصعدة و تبني برامج عمل جديدة من طرف كل الفاعلين في المجتمع، و من تم كان من الأهمية بمكان طرح هذا الموضوع الخطير على بساط البحث، و إشراك الجميع فيه و تحسيس الرأي العام الوطني حول أخطاره للحد على الأقل من تفاقمه عملا بالحكمة المأثورة الوقاية خير من العلاج.

الإحالات والهوامش :

- 1- د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي - الجريمة و المجرم - الجزء الأول، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م، ص 329.
- 2 - المجلة القانونية، نشرة القضاة، تصدرها وزارة العدل (مديرية البحث) العدد 54، 1999م، ص 157.
- 3 - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، مصلحة الإحصاءات، نشرة دورية، 2004م.
- 4 - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، مصلحة الإحصاءات، نشرة دورية، 2013م.
- 5 - شبكة النبا المعلوماتية الخميس 28 حزيران/ 2007م. 12 جمادى الأولى/ 1428 الموقع: <http://www.Annaba.Org/rdaaNews/64/183ntm>.
- 6 - غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات و المؤثرات العقلية مع دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار غير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008م، ص 27.
- 7 - غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات و المؤثرات العقلية مع دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار غير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008م، ص 29.
- 8 - جريدة الخبر، ليوم 28/04/2010م، ص 21.
- 9- محاضرة حول المخدرات، من إعداد محمد لعزيزي، النائب العام لدى مجلس قضاء تيزي وزو.
- 10 - محمد لعزيزي، آليات التنسيق، الأيام الدراسية حول تطبيق القانون رقم 04.18 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بهما، الفترة الممتدة من 05.06/05/2009م، النادي الوطني للجيش، الجزائر.